الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –

المحاضرة الثالثة لمادة: القانون الجمركي موجّهة لطلبة الماستر مالية و تجارة دوليّة

عنوان المحاضرة : خصوصية المنازعات الجمركية في القانون الجزائري

1. مقدمة :

تُعدّ المنازعات الجمركية التي تنشأ بين إدارة الجمارك والمتعاملين معها فئة متميزة من المنازعات، تتمتع بخصوصية تجعلها تختلف عن المنازعات الإدارية والمدنية التقليدية، على الرغم من مشاركة إدارة الجمارك كطرف أساسي فيها. وتبرز هذه الخصوصية من تقاربها مع الجانب الجزائي، إذ ترتكز في جوهرها على وقوع مخالفات جمركية يعتبرها المشرع الجزائري جرائم تستوجب عقوبات محددة تتناسب مع خطورتها. فقد نصّ التشريع الجزائري على أن أي خرق لقانون الجمارك أو النصوص التنظيمية المرتبطة به يشكل جريمة، مما يربط المنازعة الجمركية ارتباطًا وثيقًا بإقامة الدعوى الجزائية. ومع ذلك، فقد أتاح المشرع أيضًا إمكانية تطبيق الدعوى المدنية في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بتقدير الضرائب والرسوم الجمركية والمنازعات الناشئة عنها.

انطلاقًا من ذلك، تتميز المنازعات الجمركية بمجموعة من الخصائص الفريدة، سواء من حيث عناصرها التكوينية أو آليات إثباتها. وعليه، تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على هذه الجوانب، من خلال مناقشة الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تتمتع المنازعات الجمركية بخصوصية مميزة في إطار التشريع الجزائري؟**

- **المنازعات الجمركية:**

1. **التعريف بالمنازعات الجمركية :** المنازعات الجمركية هي تلك التي تنشأ نتيجة لوجود خلافات بين إدارة الجمارك من جهة وبين الأفراد أو الكيانات الاقتصادية من جهة أخرى، تتعلق بتطبيق أحكام قانون الجمارك. وتشمل هذه المنازعات قضايا متعلقة بالتهريب، عدم التصريح عن البضائع، أو التصريحات الكاذبة للسلع المصدرة أو المستوردة. كما يمكن أن تشمل المخالفات المرتبطة بحساب الرسوم الجمركية أو إجراءات العبور عبر الحدود.
2. **الخصائص العامة للمنازعات الجمركية :** من خلال تحليل التشريع الجزائري، يمكن التوصل إلى أن المنازعات الجمركية تتميز بعدة خصائص، أهمها:

- **التقنين الفني** :حيث يشمل القانون الجمركي مجموعة من الإجراءات التي تتطلب فهماً دقيقاً لجميع التفاصيل المتعلقة بتصريحات البضائع، وحقوق الجمارك، وإجراءات الفحص.
- **الطابع الاقتصادي** :إذ ترتبط هذه المنازعات ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على الاقتصاد الوطني من خلال تنظيم حركة التجارة الخارجية.
- **التخصص القضائي** :حيث يتم التعامل مع المنازعات الجمركية من خلال محاكم مختصة تتعامل مع هذه النوعية من القضايا التي تحتاج إلى خبرات متخصصة في المجال الجمركي.

- **<u>خصوصية التجريم في المنازعات الجمركية:</u>**

1. **التجريم في القانون الجمركي** :في التشريع الجزائري، يُعتبر التجريم جزءًا أساسيًا في تنظيم المنازعات الجمركية. فكل مخالفة تتعلق بقانون الجمارك تعد جريمة، سواء كانت تهريبًا، أو مخالفة لقواعد التصريح، أو انتهاكًا للقوانين التنظيمية. وبالتالي، تتضمن المنازعات الجمركية آلية للتعامل مع الجرائم المقررة بموجب هذا القانون.
2. **أنواع الجرائم الجمركية** :ينص قانون الجمارك الجزائري على أنواع متعددة من الجرائم التي يمكن أن تقع ضمن نطاق المنازعات الجمركية، ومنها:
   - **التهريب** :ويُعتبر من الجرائم الرئيسية في قانون الجمارك، ويشمل استيراد أو تصدير البضائع خارج مكاتب الجمارك.
   - **التزوير** :ويتضمن تزويد إدارة الجمارك بمعلومات غير صحيحة أو وثائق مزورة بهدف التهرب من دفع الرسوم الجمركية.
   - **الإغراق** :وهو بيع السلع في السوق المحلية بأسعار منخفضة جدًا تحت التكلفة بهدف الإضرار بالصناعة المحلية.
3. **أركان الجريمة الجمركية** :تختلف الجريمة الجمركية عن غيرها من الجرائم العادية في بعض الأركان التي يجب توافرها لقيام الجريمة، وهذه الأركان هي:
   - **الركن المادي** :يتعلق بالفعل المادي الذي يرتكب في سياق المخالفة الجمركية، مثل التهريب أو التصريحات غير الصحيحة.
   - **الركن المعنوي** :لا يُشترط وجود نية جنائية في الجريمة الجمركية، لكن يكفي أن يكون الفعل قد تم بطريقة مخالفة للقانون.

- **الركن الشرعي** :يتمثل في أن الفعل يجب أن يكون منصوصًا عليه بشكل صريح في القوانين أو اللوائح الجمركية.

4. **الفرق بين الجريمة الجمركية والجريمة العامة** :يتمثل الفرق الرئيسي بين الجريمة الجمركية والجريمة العامة في أن الأولى تتعلق أساسًا بالقوانين الخاصة بالتهريب وتحصيل الرسوم الجمركية، بينما الثانية تشمل جميع الجرائم التي تمس بالقانون العام مثل القتل أو السرقة. لذلك، فإن الإجراءات التي تتبع في التحقيق والمحاكمة تختلف تمامًا عن تلك التي تتبع في الجرائم العادية.

- **<u>خصوصية الإثبات في المنازعات الجمركية</u>**

1. **أدوات الإثبات** :في المنازعات الجمركية، يعتبر الإثبات من الأمور الحساسة، حيث يتم التعامل مع المستندات الجمركية (مثل التصريحات الجمركية، فواتير الشحن، وأوراق الشحن) لتوثيق سلامة أو مخالفة الإجراءات. كما أن التهرب الجمركي، الذي يُعتبر أحد الأفعال الرئيسة في هذه المنازعات، يتطلب أدلة دامغة لإثبات ارتكاب المخالفة.
2. **طرق إثبات الجريمة الجمركية** :في الإجراءات الجمركية، يتم استخدام أساليب متعددة لإثبات الجريمة الجمركية، مثل:
   - **الفحص الجمركي** :حيث يتم فحص البضائع للتأكد من تطابقها مع التصريحات المقدمة.
   - **التحقيقات المالية** :لفحص المستندات المحاسبية التي قد تكشف عن عمليات تهريب أو تهرب من دفع الرسوم الجمركية.
   - **التحقيقات الإلكترونية** :نظرًا للتطور التكنولوجي، أصبحت البيانات الرقمية تشكل أداة رئيسية في اكتشاف المخالفات الجمركية مثل التزوير في التصريحات الجمركية.
3. **الدور المهم لأعوان الجمارك في الإثبات** :يتمتع أعوان الجمارك بسلطات واسعة تتيح لهم القيام بالتحقيقات وجمع الأدلة، وذلك باستخدام المحاضر والتقارير التفصيلية التي تثبت المخالفات الجمركية. كما يحق لهم القيام بالتفتيش والتحقيق في أماكن مشتبه فيها بأنها قد تحتوي على سلع مهربة.

- **العقوبات في المنازعات الجمركية**

طبيعة الجزاءات المترتبة على المسؤولية الجمركية

عند دراسة طبيعة الجزاءات التي تترتب على المسؤولية الجمركية في التشريع الجزائري، نجد أن قانون الجمارك يتبنى مقاربة خاصة تختلف عن تلك المعتمدة في القانون الجنائي العادي. فالجزاءات الجمركية لا تقتصر على العقوبات التقليدية مثل الحبس أو الغرامة، بل تمتد لتشمل عقوبات مالية، وتعويضات، وأحكامًا تكميلية قد تؤثر على النشاط التجاري للأفراد المخالفين.

1- طبيعة الجزاء في القانون الجمركي:

يتميز الجزاء في القانون الجمركي بأنه لا يهدف فقط إلى العقاب كما هو الحال في القانون الجنائي، بل يهدف أساسًا إلى تحقيق حماية الاقتصاد الوطني وتأمين موارد الخزينة العمومية. ولهذا السبب، يتسم الجزاء الجمركي بخصائص تجمع بين الطابع العقابي والطابع الجبائي، حيث تشمل الجزاءات الغرامات المالية، المصادرة، العقوبات الحبسية، والمنع من ممارسة النشاط التجاري.

2- أنواع الجزاءات الجمركية:

يمكن تصنيف الجزاءات المترتبة على المسؤولية الجمركية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ. الجزاءات الجنائية الجمركية:

يتم فرض الجزاءات الجنائية عند وقوع مخالفات أو جنح جمركية جسيمة، وتتمثل في:

- **عقوبة الحبس** :التي تتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر في بعض الحالات، وقد تصل إلى عقوبات أشد في حالات التهريب المنظم.
- **الغرامات المالية** :التي تفرض على المخالفين والتي تختلف حسب درجة المخالفة، وتتراوح بين مبلغ ثابت إلى مضاعفة قيمة الرسوم الجمركية المستحقة.
- **المصادرة** :حيث يتم مصادرة البضائع التي كانت محل الجريمة، وكذلك وسائل النقل المستخدمة في عملية التهريب.

ب. الجزاءات المالية والإدارية:

إلى جانب العقوبات الجنائية، ينص القانون الجمركي على جزاءات مالية تتمثل في:

- **مضاعفة الرسوم الجمركية غير المدفوعة** :حيث تُفرض غرامات إضافية تعادل أو تفوق قيمة الرسوم التي تم التهرب من دفعها.
- **التعويضات المالية لصالح إدارة الجمارك** :وتُفرض على المخالفين لتعويض الدولة عن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن التهرب الجمركي.
- **إجراءات إدارية** :مثل سحب أو تعليق التراخيص الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين الذين يثبت تورطهم في مخالفات جمركية.

ج. الجزاءات التكميلية:

يمكن للقضاء أن يفرض بعض الجزاءات التكميلية على المخالفين، مثل:

- **الإقصاء من الصفقات العمومية.**
- **إغلاق المؤسسة أو المحل التجاري لفترة محددة.**
- **المنع من مزاولة نشاط معين.**
- **تحديد الإقامة في بعض الحالات التي تتعلق بجرائم التهريب الخطيرة.**

-3العلاقة بين الجزاءات الجمركية والقضاء:

يتم فرض الجزاءات الجمركية بناءً على محاضر معاينة المخالفات التي تحررها إدارة الجمارك، والتي تتمتع بحجية قانونية قوية. وفي حالة الطعن في القرارات الجمركية، يتم اللجوء إلى القضاء الإداري أو الجزائي وفقًا لطبيعة القضية.

-4الإشكالات المرتبطة بتطبيق الجزاءات الجمركية:

- **إشكالية التناسب بين العقوبة والمخالفة** :حيث قد يُنظر إلى بعض الغرامات على أنها مرتفعة مقارنة بطبيعة المخالفة.

- **إشكالية السلطة التقديرية للإدارة الجمركية** :حيث تمتلك إدارة الجمارك صلاحيات واسعة في تحديد العقوبات المفروضة.
- **إمكانية اللجوء إلى المصالحة الجمركية** :التي تُعد وسيلة لتسوية المنازعات دون اللجوء إلى القضاء.

<u>باختصار يمكن تقسيم العقوبات الى ما يلي :</u>

1. **العقوبات الجنائية** :يعتبر قانون الجمارك الجزائري أن بعض الجرائم الجمركية تستدعي عقوبات جنائية، مثل السجن أو الغرامات الثقيلة. ويتم تحديد نوع العقوبة بناءً على خطورة الجريمة المرتكبة. على سبيل المثال، يُعاقب التهريب الجمركي بالعقوبات الجنائية الصارمة، خاصةً عندما يشمل تهريب مواد محظورة أو ضارة بالصحة العامة.
2. **العقوبات المالية** :بالإضافة إلى العقوبات الجنائية، يُفرض على المخالفين دفع غرامات مالية كبيرة قد تصل إلى عدة أضعاف قيمة البضائع المهربة أو المصرح عنها بشكل غير صحيح. الهدف من هذه العقوبات هو الردع وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر التي تنجم عن التهرب الجمركي.
3. **العقوبات التكميلية** :قد تشمل العقوبات التكميلية حظر ممارسة الأنشطة التجارية، إلغاء التراخيص التجارية، أو مصادرة السلع المهربة. وتساهم هذه العقوبات في الحد من تكرار المخالفات وتعزيز احترام القوانين الجمركية.

- **<u>التحديات والمستجدات في التشريع الجمركي الجزائري:</u>**

1. **التحديات التي تواجه النظام الجمركي الجزائري** :تواجه إدارة الجمارك العديد من التحديات، منها:
   - **صعوبة مواجهة التهريب المتطور** :حيث أصبح التهريب يشمل أساليب وتقنيات متقدمة، مما يزيد من صعوبة اكتشافه.
   - **التنسيق بين الجهات المعنية** :يتطلب الأمر تنسيقًا قويًا بين مختلف الجهات الحكومية مثل الشرطة، الجيش، والإدارة الجمركية.
   - **التحايل على القوانين الجمركية** :حيث يلجأ بعض التجار إلى تحايل على القوانين من خلال تزوير المستندات أو استخدام طرق معقدة لإخفاء البضائع المهربة.

2. **المستجدات في التشريع الجمركي** :قام المشرع الجزائري بعدة تعديلات على قانون الجمارك، والتي تهدف إلى تحديث النظام الجمركي وجعل التعامل مع المنازعات الجمركية أكثر فعالية. من أبرز هذه التعديلات:
   - **تعزيز استخدام التكنولوجيا** :مثل أنظمة الرقابة الإلكترونية لزيادة دقة الفحص والحد من التلاعب.
   - **تبسيط الإجراءات الجمركية** :من خلال تسريع الإجراءات وتقليص البيروقراطية لتسهيل التجارة الدولية.

الخاتمة :تُظهر المنازعات الجمركية في التشريع الجزائري خصوصية قانونية وإجرائية تجعلها متميزة عن المنازعات الأخرى في النظام القانوني. تسهم هذه الخصوصية في ضمان حماية الاقتصاد الوطني من التهريب والغش التجاري، وتفرض قواعد صارمة لإثبات الجرائم الجمركية ومعاقبة المخالفين. وفي ظل التحديات المستمرة والتطورات الاقتصادية، يظل التشريع الجمركي الجزائري في حاجة إلى تحديث مستمر ليواكب المتغيرات العالمية ويحمي حقوق الدولة والمواطنين على حد سواء.

المراجع :

زواوي ع., & زواوي ع. (1970). خصوصية المنازعات الجمركية في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية, 11(1), 109-117. https://asjp.cerist.dz/en/article/51850

زواوي ع و مانع. س. /. (2020). خصوصية المنازعات الجمركية في التشريع الجزائري. Afak for Sciences, 3(3). Retrieved from https://afak-revues.com/index.php/afak/article/view/243

توزان ح . ل . 2023 . خصوصية المنازعات الجمركية في التشريع الجز ائري . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د ،جامعة تلمسان . http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/22085/1/

د عبد الحق لفيلف

المركز الجامعي – ميلة